

اقتصاد

حوار السقف المفتوح بين الحكومة والتجار

خميس: سورية دولة قوية وقادرة على كسر الحصار
٩٠ بالمئة من قراراتنا صحيحة ولا يمكن أن نكون ضد التجار

هناك غائم

لم يخلُ اجتماع رئيس مجلس الوزراء عماد خميس والفريق الحكومي مع التجار أمس من العتب المتبادل، على مبدأ أن الاختلاف في وجهات النظر لا يفسد للود قضية.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أن القطاع الخاص شريك حقيقي للحكومة في اتخاذ القرارات، والمهم تحديد كيفية العمل بشكل مشترك لتقديم سلعة للمواطن بسعر مناسب وبالشكل المثالي، مضيفاً: «إن لقمة عيش المواطن ومطالباته هي مسؤولية الحكومة والتجار، ولا يمكن لأحد أن يتصلصق من مسؤوليته، سواء من الفريق الحكومي أو من التجار، وسوف نضع ونصدر ونعمل بالتجارة، ونستهلك، وأنتم المحرك الأساسي، لذلك، سورية دولة قوية وقادرة على كسر الحصار، لأن ما نريده هو تعزيز حركة الاستيراد والتصدير بهدف تأمين مستلزمات المواطن بيسر وبأسعار مقبولة، وممنوع زيادة أسعار أي من السلع، وخاصة الأساسية من سكر ورز وزيت.. وغيرها».

وطأن رئيس الحكومة التجار في بداية الاجتماع (الذي استمر لأكثر من خمس ساعات) بأن السقف مفتوح لطرح أي صعوبة تواجه عملهم، من أجل أن تعمل الحكومة على حلها، وتأمين انسياب السلع الاستهلاكية في الأسواق وتوفرها للمواطن بأسعار مقبولة، وخاصة أن الوضع الاقتصادي صعب على الجميع، وسط تذبذب سعر الصرف وعدم التوازن بين المعروض والمطلوب، وتراجع الاستيراد، والتراجع في تداول السيولة، حتى القرارات لم تصل بشكل صحيح، مؤكداً أن تغيير سعر الصرف كان له منعكس سلبي على الواقع الاقتصادي، وهذا يتطلب تضامناً جهود الحكومة وقطاع الأعمال بعمل مشترك لتوسيع الخطوات العكسية لتخفيف الآثار السلبية والابتعاد عن الانكماش.

وقال خميس: «هل نقف بشكل سلبي أمام هذه المطبات؟ بالتأكيد لا»، مؤكداً أن من يقود الاقتصاد السوري اليوم هو القطاع الخاص أكثر من العام، لذا يجب أن يكون هناك

خطوات مهمة تؤسس لرحلة قائمة، منوهاً بأن سياسة التسعير المبنية على السعر القصري بحاجة إلى تطوير، ويجب تطبيق نظام الفوترة على أي سلعة.

وأضاف: «إن ارتفاع الأسعار ليس سببه انخفاض قيمة العملة الوطنية، ولا حتى ارتفاع سعر الدولار، بل سببه الحرب»، ووجه كلامه للتجار قائلاً: «إذا أردتم ألا تخطف الحكومة فهذا يعني أن لا أحد يعمل فيها، وصحيح أن هناك أخطاء ونقرات لكن ٩٠ بالمئة من قراراتنا صحيحة، وبرأيي لا يوجد قرار صدر إلا وكان إيجابياً، فإذا تعثرنا بمكان ما، فهذا لا يعني أن الحكومة غير صادقة، ومع ذلك لن نسمح بأن يكون هناك نقرات».

وأكد خميس أن وجود التهريب لم يعد مسموحاً، لأنه معاناة للجميع من تاجر وصناعي، مصدر ومستورد، والموضوع سوف يعالج قريباً، مضيفاً: «على الجميع الإدراك أن الحكومة لا يمكنها الوقوف ضد التاجر أو رجل الأعمال».

واستطرد قائلاً: «بالتأكيد هناك حلقة مقفولة، ويقال إن الحكومة مقفورة، علماً بأن التصبير سببه الحرب وتدمير الموارد والبنى التحتية، وهذا أحد أسباب ضرب النقطة بين المواطن والحكومة، فالهوة كبيرة بين قطاع الأعمال والفريق الحكومي، والسبب هو التصبير في الحوار وإيصال المعطيات، والمطلب عن طريق الاتحادات، ولن أقبل أن ينتهي التواصل عند هذا الاجتماع لأنه بداية جديدة لوضع برنامج عمل متكامل فيه مصلحة للجميع».

وأضاف: «الاتحادات مقفورة، وهناك خلل، علماً بأن دورها مهم وقوي، ونحن نطالبكم بتقديم ما هو المطلوب منا لنقدم لكم تشريعات صحيحة، لأن دورنا تسهيل القرارات، وتقديم الخدمات، ولن نقبل بأي رؤية غير تفاعلية لأي رجل أعمال، ولا نريد أن يقال إننا «عملنا لكم البحر طحين»، لأن مهمة الاتحادات بالأساس دعم العمل الحكومي».

وسأل خميس التجار: «من خلق اقتصاد الظل؟ هل نحن كوزراء أم بعض رجال الأعمال؟»، مضيفاً: «وبالنتيجة، أي قرار يصدر عن وزارة المالية مثلاً يقال إنه ضد رجال الأعمال، وعندها يفضل البعض الابتعاد، وأن تبقى أموالهم بعيدة عن الساحة الاقتصادية، وهذا أمر سيء بحق الاقتصاد الوطني، فما يفيدنا في الوقت الحالي هو العمل المشترك»، مؤكداً أنه لا يجوز التعامل إلا بالعملة

الوطنية، «لذلك علينا أن نترقب بين القرار وتطبيق القرار، ولا يجوز العودة إلى الوراء لأن هناك ضعاف نفوس».

التجار والدولار

طمان حاكم مصرف سورية المركزي حازم قرفول رجال الأعمال بأن كافة القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والمالية والنقدية تؤمن استمرار حركة التجارة الخارجية بكل مكوناتها كالاستيراد والتصدير، مؤكداً أن المرسومين ٣ و٤ موجهان للمتعاملين بغير الليرة بقصد المضاربة، مشيراً إلى العمل على إصدار قرارات جاذبة لرجال الأعمال قريباً بالتوازي مع الاستمرار في ضبط عمل شركات الصرافة وتوفير القطع الأجنبي اللازم للمستورادات.

وكان الحاكم قد انتقد التجار في بداية حديثه، إذ قال: «لم نتمس أي ظهور لشراكة حقيقية مع التجار، لأن الكرة برأيهم دائماً يجب أن تكون في الملعب الحكومي»، وأضاف: «إن قراراتنا واقعية في ظل الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة، وهناك بعض الطروحات غير المنطقية من قبل التجار، فهل يعقل أن يكون فتح باب الاستيراد هو الحل لتخفيض الأسعار؟» مشيراً إلى أن الدولة أصرت على تأمين المواد الأساسية للمواطن بسعر مناسب من سكر ورز وشاي.. وغيرها، بسعر منخفض، لأنه لا نستطيع أن نحمل المواطن أعباء إضافية، ومن لدله حل لوضع سعر واحد للدولار فنحن جاهزون للأخذ به».

وأشار قرفول إلى أنه لا يوجد تاجر يقبل أن يترك الليرة السورية معه لليوم التالي، لذا يقوم فوراً بتحويلها إلى دولار، مضيفاً: «أمام هذه الظاهرة لا يمكن للحكومة أن تبقى متفرجة، خاصة أن معظم المعاملات وطرق البيع تحولت إلى الدولار».

بدوره، أكد وزير المالية مأمون حمدان أن «مشكلتنا هي الدفاتر غير الصحيحة التي يقدمها التجار للمالية، لذا على التجار أن يقدموا دفاتر حقيقية لأنها تظهر كافة النفقات والخسائر بشكل سليم».

أما وزير الاقتصاد سامر الخليل، فأكد أن وضع آلية لتحديد المواد المسموح باستيرادها أغلق الباب أمام بعض التجار، مشيراً إلى أن ما طرحه أحد التجار بأن فكرة السماح بالاستيراد تغلق باب التهريب غير منطقية، ولا يبرر أن المواد المهربة هي حاجة، لأن كل المواد الضرورية مسموح استيرادها، أو هي مصنعة محلياً، وبالتأكيد من

غير المنطقي السماح باستيرادها والقضاء على الصناعة الوطنية، فالمنوع استيراده هو الكماليات فقط، منوهاً بأن الحكومة تعمل على توسيع مطراح الدعم على المواد المصدرة خاصة ذات القيمة المضافة.

وقال وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف: «إن ٩٥ بالمئة من ضبوط المخالفة هي لعدم الإعلان عن الأسعار والغش، ولا يوجد تاجر تم إغلاق محله إلا وكان هناك إنذار له من قبل دورياتنا، لكنه لم يرتدع، لذلك تم إغلاق المحل لعدم الإعلان عن الأسعار». وأشار إلى أنه لا يتم إجراء أي ضبط إلا بوثيقة يتم إعلامنا بها، وتصويرها على «الواتس أب» وبناء على تتم المخالفة، لافتاً إلى أن الحديث مع التجار تميز بالشفافية في طرح جميع المواضيع المتعلقة بعيشة المواطن بهدف الوصول إلى توفير المواد الأساسية بأسعار مقبولة وجودة جيدة.

بدوره، أكد الأمين العام لمجلس الوزراء قيس خضر أنه مهما اختلفت الآراء يبقى الهم الأول هو الوطن والمواطن، وأن وجود التجار وجهنا لوجه مع الفريق الحكومي يعطي رسالة واضحة مفادها أن التجار ليسوا هم المستهدفون للمحاسبة، بل هم موجودون للرعاية، وعلى الجميع أن يتحمل المسؤولية، لأنه ليس لدينا وصفة جاهزة لإرضاء الكل، وهدفنا توحيد سعر الصرف.

وقال رئيس المجلس الاستشاري محمود زنبوع: «التهريب عمل غير مشروع، وتجري مكافحته، علماً بأنه شكل من أشكال اقتصاد الظل». وأضاف: «الأمم حسب التجار أن هناك قلقاً على أنه يوجد نحو ٥٠ مليار دولار هربت من سورية إلى لبنان، ليس من المفترض أن يتم استردادها، ومعرفة ماذا يريد التاجر السوري ليكون شريكاً حقيقياً».

نقد تجاري

انتقد رئيس اتحاد غرف التجارة غسان الفلاح الفرق في أسعار الصرف بين مصرف سورية المركزي والسوق السوداء، والتي أدت إلى قتلان الأسواق، مؤكداً ضرورة إعادة النظر ببعض القرارات، مبيناً أنه ليس كل حائز على القطع الأجنبي تاجر، كما استهجن من بعض المطالب التي تقدم بها بعض التجار قائلاً: «أول مرة أسمع بها». بدوره، أكد أمين سر الاتحاد محمد حمشو أنه لا يوجد توازن بين ارتفاع سعر الصرف وارتفاع الأسعار، منتقداً

هوة كبيرة بين قطاع

الأعمال والحكومة والسبب
التقصير في الحوار

القطاع الخاص هو الذي
يقود الاقتصاد السوري

دوريات التموين التي تقحم المحلات، وخاصة أن التاجر أصبح على راية بهذا الموضوع ويأخذ كافة احتياطاته عند وجود الدوريات، ثم تعاد الأمور إلى ما كانت عليه لجهة الأسعار أو غيرها، لافتاً إلى أنه لا يوجد تاجر يبيع بأقل من سعر التكلفة، لذلك لابد من إعادة النظر ببعض القرارات، مشيراً إلى أن هناك مواد تحسرك بالمستودعات ثم تظهر، والأهم أن المهرب هو المستفيد، لذلك نجد هناك تخوف وعدم ثقة بين الحكومة والتجار، والنتيجة أن رأس المال يتناقص، مؤكداً أن استقرار سعر الصرف هو الأساس للمحافظة على توازن السوق، وأرد قائلاً: الخط ونحن نسير عليه».

وقال همام مسوتي: «إن وجود ٣ أسعار للصرف أمر منهك للاقتصاد، ولنا كتجار، لذلك لابد من إيجاد حل وسط»، مضيفاً: «إن ضبط الأسواق من خلال دوريات التموين لا يمكن مطلقاً فضبط الأسواق يكون عن طريق المنافسة»، مؤكداً أن الثقة مهزوزة بالإبداعات المصرفية ونحتاج لقرارات تشجع الاستثمار.

وقال رئيس غرفة تجارة حلب مجد الدين دباغ: «يجب أن نجد آلية حقيقية لتأمين حاجة البلد من المستورادات»، في حين أشار رئيس غرفة تجارة وصناعة طرطوس مضر اليونس إلى أن الضريبة على المستورادات غير عادلة في طرطوس مقارنة مع غيرها من المحافظات. وقال رئيس غرفة تجارة وصناعة درعا قاسم مسالمة: «الامر يحتاج إلى مرونة من الحكومة، كما نحتاج إلى آلية لتسهيل ودعم التجارة»، في حين قال رئيس غرفة تجارة وصناعة القنيطرة مفيد ماشفح: «مشكلتنا أننا لا ندرس المشكلة التي تعاني منها وإنما ندرس المشاكل المترتبة على

المشكلة». وأكد رئيس غرفة تجارة وصناعة دير الزور مازن كرامة أن القضاء على اقتصاد الظل يتطلب مكافحة الفساد ورفع مستوى الشفافية، في حين أشارت رئيسة غرفة تجارة وصناعة الرقة رندة العجيلي إلى أهمية النظر في موضوع العباب، خاصة أن هناك تهريباً للماشية. وطلب عضو غرفة تجارة دمشق منار الجلال بضرورة إصدار تعليمات تنفيذية واضحة للمرسومين ٣ و٤، والتفريق بين المضارب بالعملة، وبين التاجر والصناعي ومن يعمل في الاستيراد والتصدير.

قرفول:	حمدان:	خليل:	النداف:	خضر:	زنبوع:	القلاع:	حمشو:	مسوتي:
من لديه حل لوضع سعر واحد للدولار نحن جاهزون للأخذ به	مشكلتنا هي الدفاتر غير الصحيحة التي يقدمها التجار للمالية	فكرة أن السماح بالاستيراد يخلق خلل في السوق	٩٥ بالمئة من ضبوط المخالفة لعدم الإعلان عن الأسعار والغش	التجار ليسوا مستهجنين للمحاسبة بل هم موجودون للرعاية	هناك قلق على أنه يوجد نحو ٥٠ مليار دولار هربت إلى لبنان	بعض مطالب التجار أول مرة أسمع بها	لا يوجد تاجر يبيع بسعر التكلفة.. وهناك مواد تحسرك في المستودعات	وجود ثلاثة أسعار صرف أمر منهك للاقتصاد

هكذا رأى أكاديميون طلب الحكومة التعاون معهم:

ينبغي أن تكون الحكومة شفافة في تقديم المعلومات..

والخطوة جيدة لكن يفترض أن يتم الالتزام بها

رامز محضوف

تابنت آراء الأكاديميين والاقتصاديين واختلفت وجهات نظرهم حول تكليف مجلس الوزراء وزير التعليم العالي بسام إبراهيم الطلب من كليات الاقتصاد في جامعات القطر المبادرة لموافاة المجلس بدراسات واقتراحات وأبحاث اقتصادية تحت عنوان «متغيرات الاقتصاد السوري» لوكالة الدراسات الأكاديمية والإجراءات العملية التي اتخذتها الحكومة في الواقع الاقتصادي، بالإضافة لتكليف الوزراء بإقامة ورشات عمل مع الأكاديميين الاقتصاديين في الجامعات السورية لتبادل الخبرات الأكاديمية والعملية لتطوير الواقع الاقتصادي ومواجهة الحصار والقيود الاقتصادية، ففهم من رأي أن هذه الخطوة مجدية وفعيدة، وآخرون توقعوا بأن تبقى في إطار الحديث النظري، ووصفها آخرون بالخطوة المتأخرة. ورأى الأكاديمي الدكتور سليمان موصلي أن هناك عدداً من الاقتصاديين يستقبطهم رئاسة الوزراء غير المجلس الاقتصادي الاستشاري،

ويقدمون خدمات نوعية للمجلس، مشيراً إلى أنه من الصواب أيضاً أن يتم إشراك بعض الأكاديميين غير الموجودين في المجلس، والذين من الممكن أن يقدموا بعض الإضافات التي لم يقدمها أعضاء المجلس الاستشاري. وأشار إلى أن تكليف وزير التعليم بهذا الموضوع ليس خطأ، لافتاً إلى أنه يوسع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرار، وسيكون مفيداً للواقع الاقتصادي بشكل عام، مشيراً إلى أنه عندما يجلس اقتصاديون مع بعضهم البعض ويبدون وجهات نظر مختلفة، فمن الممكن أن يصلوا إلى وجهة نظر شاملة، وفي هذه الحالة يتم الحصول على وجهات نظر مدروسة من عدد كبير من الاقتصاديين، ومشاركتهم في اتخاذ القرار، وبالتالي يزداد ثقتهم للقرار المتخذ، لافتاً إلى أن هذا الأمر مفيد وسوف يعكس بشكل إيجابي على الواقع الاقتصادي.

بدورها رأت الأستاذة الجامعية الدكتورة رشا سيروب أنه من المفترض أن تكون الجامعات والكليات منابر فكرية لنقاش القضايا المهمة، ويجب أن تكون كلية الاقتصاد هي السبب، والآن

تنتظر تعليمات وزير التعليم العالي والوزارات، ويجب أن تكون معنية بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية. هل لدى الاقتصاديين وكليات الاقتصاد البيانات عن الواقع الاقتصادي كي يكون هناك جدوى من اقتراحاتها ويكون لها انعكاس ايجابي؟ وهل من الممكن الخروج

بمقترحات وسياسات وآليات معالجة إشكالية ما أو تحسين واقع اقتصادي أو معالجة مشكلة اقتصادية وليس هناك أي بيانات؟ ولغفت سيروب إلى أنه ليس لدى الحكومة أي شفافية في طرح المعلومات والسياسات، مشيرة إلى أن هذه الخطوة جيدة، لكن يفترض أن يتم الالتزام بها، متوقعة أن تبقى في إطار



الحديث النظري، بعيداً عن إمكانية وضع آليات ومقترحات فعالة قبل التطبيق، ونوهت بأنه عندما ترغب الوزارة بالاستعانة بكلية الاقتصاد لعلاج إشكالية معينة يجب أن تقوم الوزارة أو أي جهة عامة بتزويد الكلية أو الفريق البحثي والاقتصادي بكافة المعلومات والبيانات المتاحة حتى يتم رسم السياسات، وفي

حال لم يتم تزويدها بها، فإن هذا سيضر كلية الاقتصاد وسيتم النظر إلى كلية الاقتصاد على أنها كلية نظرية بعيدة عن الواقع. في حين بين أستاذ جامعي في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق أن الحكومة لديها مجلس استشاري فيه اقتصاديون من كلية الاقتصاد، مشيراً إلى أن الحكومة عقدت اجتماعات نوعية في الأسابيع الأخيرة مع خبراء اقتصاد وأساتذة اقتصاد ومديري مصارف وناقشت القضايا نفسها المنتظر مناقشتها. وأشار إلى أن هذا المقترح ليس جديداً، وهو عبارة عن هروب نحو الأمام، مبيناً أن هذا الطرح من المفترض أن يكون قد حصل منذ سنوات لوضع حلول ورؤى مستقبلية لما يمكن أن يحصل مستقبلاً، لافتاً إلى أنه لن يكون هناك شيء جديد يمكن أن يضاف في إطار الاقتراحات التي تقدم للحكومة بخصوص الحلول الاقتصادية والاجتماعية من قبل المجلس الاستشاري. ورأى أنه كان من الممكن أن تكون العلاجات أفضل لو تم الاعتصام على هذه الرؤى والخطط والدراسات قبل ذلك، أما الآن فالحكومة تأخرت.